الأنباء
الخميس 17 مايو 2012

أحمد لاري وعلي الراشد ويعقوب الصانع ود.عبدالله الأيوب وهشام الصالح ود.أحمد المنيس

صالح عاشور مع أحد الحضور (هاني عبدالله)

أثناء ندوة حركة المبادرة الوطنية في مقر «كود» مساء أمس الأول

المشاركون في ندوة «كفى طفح الكيل»: الكويت في خطر ولابد من احترام الدستور

جانب من الحضور

حضور نسائي خلال الندوة

أبدى المشاركون في ندوة «كفى.. طفح الكيل» والتي اقامتها حركة المبادرة الوطنية مساء امس الاول في مقر كتلة الوحدة الدستورية امتعاضهم من عمل مجلس الامة وتحديدا كتلة «الاغلبية» مشيرين الى ان الكويت في خطر شديد ان لم يتكاتف الجميع مؤكدين في الوقت نفسه ان على الكبير قبل الصغير احترام الدستور وقاعة عبدالله السالم.

من جانبه اكد النائب احمد لاري ان هناك خطرا حقيقيا يهدد الكويت ككل لا فئة بعينها والامر لا يحتاج منا ان نبالغ او نهون منه، لأن الوضع الحالي لمجلس الامة لم يتغير عن الوضع الراهن لأنه مازالت الجهات الداخلية والخارجية تريد اختطاف القرار السياسي.

وقال لاري خلال مشاركته في المهرجان الخطابي لحركة المبادرة الوطنية ان ما يقوم به البعض هو عنوان عام لا يخدم الكويت، لافتا الى انه بمراجعة السنوات الاخيرة نجد ان الشعارات متعددة كان اخرها «رأس المحمد رأس الفساد».

واضاف لاري: «انهم عندما كانوا في المعارضة كانوا ينتهجون طريقا غير اصلاحي وعندما اصبحوا اغلبية أصبحنا لا نرى شيئا سوى اناس يعملون ليس لصالح الكويت بكل اسف ما يعكس قلق الشعب الكويتي والذي ينعكس بدوره على اروقة مجلس الامة والحكومة والشارع لدرجة ان الناس مازالت تدعو لنا بقولهم «الله يعينكم».

وقال النائب صالح عاشور اننا وصلنا لمرحلة نقول فيها «كفى طفح الكيل» لأن استمرار هذا المجلس وهذه الحكومة مكلف سياسيا واجتماعيا على البلد كنهج وطريقة واسلوب وحوار داخل المجلس.

واوضح عاشور ان مستوى الالفاظ الصادرة من ممثلي الشعب الكويتي للاسف اصبحت كمسرحية يومية تعيش عليها الصحف اليومية على حساب قضايا الامة ومستقبل اجيالنا، لافتا الى ان العلاقة بين نخبة المجتمع المفترض بها ان تكون قدوة للشعب اصبحت في غير محلها وكذلك العلاقة بين الحكومة والمجلس التي نظمها الدستور في التعاون بين السلطات الا انه اصبح الاصل اليوم في التعامل الخلاف وعدم الانسجام.

من جهته اكد النائب علي الراشد ان الكويت ستعود الى عهدها وترد بخير والمسألة كلها تحتاج الى الصبر فلا تستعجلوا.

وقال الراشد: اننا نمر بمرحلة من الاحباط كمرحلة طبيعية والنشوة والغرور الذي يعيشه البعض مؤقت ويحتاج منا الى الصبر حتى يكشف الشعب الكويتي افعالهم وحقيقتهم، لأن ما يفعلونه شيء اخطر من مجرد ممارسات سيئة وسب داخل مجلس الامة والتي اصبحت تحدث في كل جلسة.

واضاف الراشد: «انني كنت اعتبر مجلس 2003 هو أسوأ مجلس واليوم اقول المجلس الحالي هو الاسوء، مشيرا الى ان النواب طالبوا بتطبيق العقوبة على النائب محمد الجويهل لأننا لا نرضى بالغلط لكنهم قالوا كلاما لا يقل سوءا عن فعل الجويهل بالتحدث عن مصطلحات قذرة وسب اهالي العمرية من خلال استخدام الفاظ سطوح العمرية دون ان تطبق اللائحة عليهم.

وترحم الراشد على ايام رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي الذي كان يشطب اي كلمة سيئة ولا تعرض بالتلفزيون لكن في تلك الجلسة الوقحة قال لا تشطب ولا كلمة ونضعها كاملة على التلفزيون وهو امر غريب وعجيب.

بدوره، قال أمين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع: أستشعر أن هناك خطرا يهدد استقرار الكويت، مشيرا إلى أن هناك فئة تدق «اسفين» الفتنة بين فئات المجتمع الكويتي لتمزيقه وتفتيته، إنهم يلعبون على وتر الطائفية التي تهدم جدران الوحدة الوطنية في المجتمع.

وأعرب الصانع عن قلقه على الكويت بسبب الأزمات والصراعات السياسية الحاصلة، مشيرا إلى أنه قد أكد ذلك في كثير من الندوات السابقة، مضيفا: نحتاج إلى تحرك الأغلبية الصامتة، لابد من التعبئة لأجل إنقاذ الكويت ممن يريد أن ينقض عليها وممن يريد أن يفرض أجنداته من نواب الأغلبية.

وتابع: ان حركة المبادرة الوطنية الوليدة تجمع بين كل أطياف المجتمع، وذلك لأننا جميعا كويتيون يجمعنا وطن واحد ويحمينا دستور واحد يكفل لنا جميع الحقوق، ويكفل لنا الحرية والعدالة والمساواة والعيش الكريم، مبينا: لا احد يستطيع أن يفتت المجتمع الكويتي المتماسك على الدوام، حيث ان جميع فئاته ومكوناته متعايشون مع بعضهم البعض في وئام وسلام ومحبة، السني بجانب الشيعي والبدوي بجانب الحضري، حتى في انتخابات الجامعة كانت القائمة الواحدة تضم طلبة يمثلون جميع أطياف المجتمع واستطرد بقوله: لن يستطيع هؤلاء أن يفتتوا المجتمع أو يدقوا «اسفين» الفتنة والفرقة بين مكونات المجتمع.. لقد بدأ أبناء القبائل يستشعرون كذب نواب الأغلبية.

أما ممثلة تجمع العدالة والسلام المحامية زهراء السلطان فقالت: لقد تربينا على أن الكويت دولة مؤسسات ودستور وقانون، ومع الأسف بدأت دولة المؤسسات في الانهيار منذ يوم الأربعاء الأسود الذي تم فيه اقتحام مجلس الأمة، إلى أن وصلت الأمور إلى التجمهر أمام قصر العدل وتم التدخل في أعمال القضاء.

وأضافت السلطان: هناك تكميم للأفواه ومصادرة لحرية الرأي والتعبير اللذين كفلهما الدستور موضحة أن الأغلبية تمارس الآن إرهاب الحكومة والأمة، ولا يوجد أمامنا إلا الرجوع إلى القضاء والدستور الذي كفل الحرية والعدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع وفئاته، داعية إلى ضرورة استقلال القضاء مختتمة بقولها: أنصفونا يا مجلس ويا سلطات ويا حكومة موجهة رسالة إلى صاحب السمو ألامير بضرورة العمل على استعادة القضاء لهيبته واستقلاليته.

وفي السياق ذاته، قال الأكاديمي د.أحمد المنيس: إن الديموقراطية أداة لأسلوب متحضر لحسم الاختلافات السياسية، لافتا إلى أن الديموقراطية في الكويت تعاني من أزمة ثقافة وأزمة قيم وتعاني السلوك المنحرف في العمل السياسي والبرلماني، وذلك باتباع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، مستنكرا ما يحدث في مجلس الأمة من خطاب متدن واستخدام الألفاظ النابية واللغة السوقية في قاعة عبدالله السالم حتى انحرف مستوى الخطاب السياسي وتكرست ثقافة الكراهية وتعززت الطائفية.

من جهته، قال عضو حركة المبادرة الوطنية م.عبدالله خسروه: «لقد جئنا لمناقشة هموم الوطن ونشخص المشكلات ونضع الحلول، ولنتمسك بصوت العقل والحكمة ولنجعل مصلحة الكويت أولا، رافضا الحديث عن أي تعديلات دستورية في الوقت الحالي إلا لمزيد من الحريات وبتوافق جميع فئات المجتمع عليها».

وأكد خسروه ضرورة توافق جميع الأطراف على تعديل الدستور بشرط الحفاظ على مدنية الدولة ولمزيد من الحريات والتباحث في مصلحة الكويت، لافتا إلى أن من كانوا يطلقون على أنفسهم حماة الدستور يريدون إرهاب المجتمع وتخويف الشعب، منتقدا أداء الحكومة واصفا إياها بالمستسلمة الخاضعة للنواب.

ودعا خسروه إلى التمسك بدولة المؤسسات، مطالبا بالحفاظ على الكويت موجها كلامه للأغلبية النيابية قائلا: لا تستفزوا الشعب الكويتي ولا تختبرونا في ولائنا للأسرة الحاكمة.

وذكر المحامي هشام الصالح عضو في المبادرة الوطنية انه بسبب «كلمة» قد يسود الدمار وتنهار الاوطان، مشيرا الى تدني الالفاظ التي يستخدمها نواب الامة محملا ما يحدث داخل مجلس الامة الى مكتب المجلس.

وقالت د.فاطمة النهام في كلمتها: «أتمنى أن أرى الكويت في مصاف الدول المتقدمة وأنا أشبه الحالة التي نمر بها في الكويت كالسفينة التي فيها واحد معتوه، فإن لم نتصد له فستغرق السفينة فنحن نريد أشخاصا ينتشلون البلد من الضياع، ومن ثم فإن على الأغلبية التحرك قبل ضياع الوقت، حيث جاء دورهم للرد على من يتصورون انهم الشعب كله».

● عبدالله البالول

الراشد: المجلس يقوده 4 أو 5 نواب

عاشور: استمرار المجلس والحكومة مكلف سياسياً واجتماعياً على البلد

لاري: لسنا «أقلية» وسنعارض كل ما هو ضد مصلحة الكويت

خلال ندوة أقامتها «حدس» بديوان الصانع مساء أمس الأول

العبيدي: إصلاح المنظومة الصحية بحاجة لتغيير المفهوم والسلوك الصحي لدى المواطن

د.علي العبيدي ومبارك الوعلان يتوسطان د.ناصر الصانع ونصار الخالدي ود.جاسم العمر

جانب من الحضور (سعود سالم)

في باكورة الندوات الحوارية المختصة في الخطة التنموية للدولة التي تعقدها الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) لمناقشة جميع المشاريع التي تتكفل بتنفيذها الحكومة، استضاف ديوان النائب السابق د.ناصر الصانع مساء امس الأول كلا من وزير الصحة د.علي العبيدي، ورئيس اللجنة الصحية البرلمانية النائب مبارك الوعلان، وذلك لبحث ملف مشاريع وزارة الصحة في الخطة التنموية، من خلال ندوة كانت تحت عنوان «الصحة تنمية وطن وأولويات مواطن».وفي هذا السياق، أكد وزير الصحة د.علي العبيدي ان وزارة الصحة تعاني العديد من المشكلات طيلة 40 عاما مضت نتيجة التراكمات على مر السنوات السابقة، لافتا إلى أنه لا يملك العصا السحرية للتغيير والأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت كي نواكب الدول المتقدمة في المجال الصحي، موضحا في الوقت ذاته ضرورة دعم القطاع الخاص باعتباره مرحلة مفصلية وحاجة ملحة للارتقاء بالوضع الصحي للبلاد. وقال العبيدي ان الأسئلة والاقتراحات المقدمة من النواب داخل قاعة عبدالله السالم لاشك أنها تساعدني بشكل كبير في معرفة الخلل والمشكلات التي تعاني منها الوزارة والتي من شأنها أن تقلل العبء الواقع على عاتقنا وتوفر المزيد من الوقت لعملية الإصلاح في الجانب الصحي.

وأوضح ان الحل الأمثل في وضع أولوياتنا واستراتيجياتنا بوزارة الصحة بقلب هرم الهيكل التنظيمي بحيث يكون المستفيد من الخدمة هو صاحب القرار وليس مقدم الخدمة بحيث تأتي الحلول على ضوء احتياجات المواطن، ففي السابق كانت الأفكار تأتي من الوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدين، وفي النهاية تصل للمواطن وأعتقد أن هذا هو السبب الرئيسي في الخلل الذي كانت تعاني منه وزارة الصحة.

واستعرض العبيدي فترة عمله خلال الأشهر الـ 3 الأولى من توليه وزارة الصحة بسعيه جاهدا لتجميع المعلومات والاستماع إلى كل الكوادر سواء داخل الوزارة أو خارجها لتمكنه من وضع يده على مكامن الخلل والتعرف على المشكلات بحيث ترتيب الأولويات خلال المرحلة المقبلة.

وزاد أن المنظومة الصحية بالبلاد بحاجة إلى تغيير المفهوم والثقافة والسلوك الصحي لدى المواطنين كي نتمكن من النهوض وإيجاد الحلول المناسبة لأي مشكلات موجودة، مشيرا إلى سعي الوزارة بجدية إلى تخفيف المعاناة عن المرضى من خلال فتح العيادات التخصصية في مراكز الرعاية الأولية التي بدورها تخفف الضغط عن المستشفيات.

وأشار العبيدي إلى أن أي عمل يبدأ بوضع الخطط ومن ثم اتخاذ القرار وتنفيذه ثم متابعته، ولكن الإشكالية هنا في المتابعة لعدم وجوده من الأصل، ولكن نحن في وزارة الصحة استطعنا خلال فترة بسيطة فتح عيادة لحوادث العيون بالجهراء والعدان والفروانية على مدار 24 ساعة، مؤكدا أن لدى الوزارة القدرة على تحقيق الهدف المرجو من خلال تقديم خدمة أفضل للمواطن مادام هناك النية الصادقة والتعاون فيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

كما استعرض بعض المشاريع الخاصة بوزارة الصحة قائلا اننا لدينا 9 مستشفيات سنعمل على توسعتها ضمن الخطة التنموية تلبية لاحتياجات المواطنين، فمنها توسعة المستشفي الأميري لتصل إلى 12 دورا، والرازي إلى 13 دورا، هذا بالإضافة إلى المستشفيات الأخرى كالعدان والفروانية وغيرهما والتي من شأنها توفير أكثر من 5000 سرير، بالإضافة إلى مركز الأورام الذي يعد من المراكز الأولى في الشرق الأوسط ويتكون من 13 دورا كما يستوعب 745 سريرا.

وأضاف العبيدي ان هناك مشاريع صحية أخرى كالانتهاء من مستشفى جابر خاصة مع إقرارنا بتخصيص لجنة مكلفة بمتابعة المشروع، وكذلك مستشفى مبارك وإنشاء العديد من المراكز الصحية، ومستشفى كبار السن وغيرها، شاكرا في الوقت ذاته المتبرعين من أهل الكويت لمشاركتهم السخية في إنشاء بعض المشاريع الصحية.

وتطرق إلى قضية أخرى خلال حديثه فيما يتعلق بتطوير الأداء والمتمثلة بإعادة الهيكلة داخل وزارة الصحة، مشيرا إلى أهميتها في تطبيق خطط الوزارة وإعادة النظر في منظومة الصحة بشكلها العام وتطوير الرعاية الصحية الأولية وكذلك برامج الجودة المتعلقة بالعمل وسياسته، بالإضافة إلى المشروعات المتعلقة بالتشريعات الصحية ودعم القطاع الخاص باعتباره مرحلة مفصلية في الارتقاء بالخدمة الصحية، مع ضرورة وجود التأمين الصحي والهيئة الصحية.

وأشار العبيدي إلى ضرورة وجود الهيئة الوطنية الطبية التي تفصل الخدمة الصحية وتقديمها عن الرقابة والإدارات الأخرى المتمثلة في العلاج بالخارج والمجلس الطبي وغيرها، وكذلك خضوع جميع المستشفيات سواء الحكومية أو الخاصة تحت قطاع واحد، لافتا إلى سعي الوزارة إلى تطوير المستوصفات في جميع المناطق لإعادة الثقة بها من قبل المواطنين، إضافة إلى تطبيق نظام الملف الإلكتروني الموحد بين مراكز الرعاية الأولية.

وبدوره أكد رئيس لجنة الشؤون الصحية العضو مبارك الوعلان أن مجلس الأمة الحالي محارب من قبل بعض التيارات المتمثلة في الإعلام الفاسد وبعض الشيوخ وكذلك أشخاص لهم مصالح وأجندات شخصية، لافتا إلى أن الانتقادات التي يقدمها البعض خاصة فيما يخص عمل لجان التحقيق البرلمانية هي غير مبررة، رافضا في الوقت ذاته التهديد بحل المجلس خاصة انه ليس بلعبة أو هبة من أحد بل هو حق للشعب الكويتي.

وأشار إلى بعض هذه المشكلات مؤكدا ان أكبر نسبة أخطاء طبية في منطقة الخليج هي للكويت، ويوجد لدى اللجنة العديد من القضايا الخاصة بهذا الشأن، إضافة إلى عدم إيمان المسؤولين بكفاءة القطاع الصحي للبلاد، والدليل أن هؤلاء المسؤولين في حال تعرضهم لأية مشكلة صحية يسافر للخارج لإلقاء العلاج والرعاية الصحية المناسبة.

وأوضح الوعلان أن الكويت هي الدولة الثالثة بعد البحرين وعمان في تراجع الخدمات الصحية، مشيرا إلى أن المستشفيات منذ 25 عاما، وهي «مكانك قف» ولا نجد بها أي تطوير يذكر أو خطط تقدم لمعالجة الأوضاع الصحية بالرغم من أهميتها كونها تهم المواطن البسيط في المقام الأول، مما كان سببا رئيسيا لتوجه العديد من المرضى إلى المستشفيات الخاصة.

وزاد أن الكويت من الدول الأولى التي تضع ميزانيات ضخمة للقطاع الصحي والعلاج وبالرغم من ذلك نجد تدني الخدمات في أبسط الأمور الصحية، ومن الممكن على سبيل المثال أن تقوم الدولة بتوفير الملايين التي تصرف على العلاج بالخارج من خلال إنشاء مستشفيات حديثة والاستعانة بالخبراء ومن ثم تحل مشكلة هذا القطاع، ولكن لسوء التخطيط ووجود الهوامير والمتنفذين لم نجد أي خطوة جادة لحل الأزمات والعقبات المتراكمة بالقطاع الصحي.

● خالد الشمري